باعتبار المعنى ثم اجيب بمنع التانيث المعنوي فيقال حينئذ يجب ايضا ان يكتب
لفظا حايض التانيث من معناه فيمنع من الصرف كزينب فما الفرق بينهما
بحكم والجواب انا في حايض راعينا الاصالة ولم نلتفت للاكتساب اللفظ التانيث
وفي زينب لاحظنا الاكتساب فحصل الفرق لكن يرد عليه ان هذا ترجيح
بلا مرجح فيجاب بان هذه حكم تلتمس لما سمع بعد الوقوع والنزول
وليست عللا باعثة فلا يحتاج فيها لطلب المرجح اذ ليست احكاما عقلية
وانما هي علل تلتمس لاحكام لفظية وتحقيق ذلك كله اسري السماع
فهو المرجوع اليه اخبرا ان العرب صرفت حايضا ومنعت صرف زينب
فتتبع ذلك ونعلل الحكم في كل منهما بحسب الامكان كما مثلنا اي لتمثيلنا
فما مصدرية تسبك مع ما بعدها بمصدر والكلام على حذف مضاف اي
متعلق تمثيلنا وهو ما مثلنا به من زينب فانه زايد على الثلاث فالحرف الرابع
قايم مقام التلفظ بتا التانيث ثم حيث كان الاسم زايدا على الثلاث منع من
الصرف ولو سمي به رجل كما اذا سميت رجلا بزينب ومعنى كون التانيث
معنويا في حال تسمية المذكر به انه باعتبار الاصل اي قبل جعله علما للمذكر
مستعمل في المونث او تحرك الوسط اي يكون ليس زايدا على الثلاث
بان كان ثلاثيا لكنه متحرك الوسط فيكون تحرك الوسط قايما مقام الحرف
الزايد على الثلاث وذلك كسقر علم لجهنم او العجمة اي مع كونه غير متحرك
الوسط كحمص علم العجمي على بلدة فالعجمة هنا مقوية للتانيث المعنوي
فيصير بها بمنزلة التانيث اللفظي فان قلت في حمص ايضا العجمة
فلم لا يمنع من الصرف للعلمية والعجمة فالجواب ان شرط منع العجمة الصرف
مع العلمية زيادة الاسم على ثلاثة احرف وهذا الشرط مفقود هنا فلم
تعتبر بل اعتبر التانيث وبقي انهم جعلوا العلمية علة معنوية مع ان
الذي يوصف بكونه علما اللفظ لا المعنى واجيب بانه لما كان المعنى
لعلمية اللفظ الا تشخص معناه جعلوا العلمية علة معنوية او
النقل اي مع كونه غير اعجمي فهذا النقل يلحق التانيث المعنوي باللفظي

قوله

فان تخلف شرط من هذه الشروط اي لم يوجد واحد منها وقد كان
الاوضح ان يقول كما مثلنا وجمل بضم الجيم وسكون الميم قاومت اي
قابلت فكانه لم يوجد فيه العلة واحدة نظرا الى وجود الفرعيتين
٤ اي ولم ينظر لفقد شرط تاثيرهما فان السكون لا يغير حكما اوجبه اجتماع
علتين ثم محل جواز الوجهين ما لم يعجز وتلحقه التا والا منع من الصرف
نحو هنيدة بالوجهين فقد عد الاول مصروف والثاني ممنوع من
الصرف لم تتلفع البيت من بحر المنسرح واجزاوه مستفعلن مفعولات
مفتعلن مرتين واخر الشطر الاول قوله ميزرها وجعل اول الشطر الثاني
واعرابه لم حرف جازم وتتلفع فعل مضارع مجزوم بلم وبفضل جار ومجرور
متعلق بقوله تتلفع وفضل مضاف ومئزر مضاف اليه والها مضاف اليه
ودعد فاعل منون مصروف ولم تسق لم حرف جازم وتسق فعل مضارع
مبني لما لم يسم فاعله مجزوم بحذف الالف واصله تسقى بالالف فلما دخل
الجازم حذفها لانه مضارع معتل ودعد بتحريك الدال للتنوين نايب الفاعل
وفي العلب جار ومجرور متعلق بتسق والعلب بضم العين جمع علبة
وهي انا من خشب تشرب فيه اعيان العرب كذا في الحلبي وفي الصحاح
العلبة محلب من جلد والجمع علب وعلاب والمعنى ان دعدا ليس لها
فضل اي زايد على ميزرها تتلفع به ولم تشرب في تلك الاواني وعدم الفاية
عن كونها ليست من بنات الاعيان لان التلفع بفضل الميزر والشرب
في تلك الاواني من عادة الاعيان فيلزم من نفيه بحسب العادة
نفي لازمه وهو الشرف فصح كونه كناية لانها انتقال من الملزوم الى
اللازم والحاصل ان المعنى الحقيقي ليس مرادا بل المراد لازمه
وهو نفي علو المنزلة والرفعة ووزن الفعل اي يكون الاسم على وزن
يعد من اوزان الفعل اما بكونه مختصا به او غالبا فيه او اولى به اما المختص
بالاسم او يغلب فيه او يكون فيه وفي الفعل على حد سوا فلا يمنع الصرف
كتشمر ومثله خضم بمعجمتين علم لرجل وعثر لواد والعقيق وبذر لما من